

Distr.: General
1 September 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 31 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السيد راميش راجاسينغام، الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو إستونيا وألمانيا والجمهورية الدومينيكية والصين وفرنسا (باسم ألمانيا وبلجيكا) وإندونيسيا وتونس وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفيت نام والنيجر والولايات المتحدة الأمريكية في إطار جلسة التداول بالفيديو عن الحالة في الشرق الأوسط (سورية)، التي عقدت يوم الخميس 27 آب/أغسطس 2020. وأدلى ببيانين أيضا ممثلا الجمهورية العربية السورية وتركيا.

ووفقا للإجراء الوارد في الرسالة المؤرخة 2 نيسان/أبريل 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/273) الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة فيروس كورونا، ستصدر الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ديان تريانسياه دجاني
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

بيان الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، راميش راجاسينغام

سوف أركز اليوم على خمسة مجالات: أولاً، تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وأثره على الخدمات الصحية. ثانياً، الانكماش الاقتصادي. ثالثاً، حماية المدنيين. رابعاً، إيصال المساعدات الإنسانية، وهو أمر أساسي لعملياتنا. خامساً، ما هي المساعدات التي تقدمها الوكالات الإنسانية للسكان في جميع أنحاء سورية.

في إحاطته لمجلس الأمن الشهر الماضي، حذر وكيل الأمين العام لوكوك (S/2020/758)، المرفق الأول) من أن الاختبارات المحدودة للغاية للإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في سورية تخفي المدى الحقيقي لتفشيهِ. ويبدو أن التقارير عن اكتظاظ مرافق الرعاية الصحية وارتفاع أعداد إشعارات الوفاة والدفن تشير جميعاً إلى أن الإصابات الفعلية تتجاوز بكثير الأرقام الرسمية. وتبين الأرقام الرسمية انتشار انتقال العدوى المجتمعية على نطاق واسع. ومن بين الـ 2 440 حالة التي أكدت وزارة الصحة السورية، لا يمكن تتبع معظمها إلى مصدر معروف.

ويزيد ارتفاع أعداد المرضى الضغط على النظام الصحي الهش. ويتردد الكثيرون في السعي للحصول على الرعاية في المرافق الطبية، مما يؤدي إلى مضاعفات أشد عند وصولهم إليها. ولا يزال العاملون الصحيون يفتقرون إلى ما يكفي من معدات الحماية الشخصية والإمدادات المرتبطة بها. وأوقعت عدة مرافق صحية عملياتها بسبب مشاكل تتعلق بالقدرات وإصابة الموظفين بالفيروس. ويقع بعض تلك المرافق في أكثر المناطق حرماناً من الخدمات الصحية.

وفي مخيم الهول في شمال شرق سورية اضطر 12 مرفقاً صحياً إلى وقف عملياته هذا الشهر بسبب إصابة الموظفين بالعدوى واضطرارهم إلى العزل الذاتي أو بسبب نقص معدات الحماية الشخصية. واستأنف منذ ذلك الحين المستشفيات الميدانين في المخيم عملياتهما. وتكتسي الخدمات الصحية المستدامة أهمية حاسمة في الهول نظراً لشدة ضعف السكان هناك بالفعل. وفي الفترة من 6 إلى 10 آب/أغسطس توفي في المخيم ثمانية أطفال دون سن الخامسة بسبب مجموعة من الأسباب.

وأؤيد منسق الشؤون الإنسانية في سورية، عمران رضا، في الإعراب عن الجزع من هذه الوفيات وتأكيد على أنه لا ينبغي إجبار أي طفل على العيش في ظل ظروف صعبة وربما تكون خطيرة في مخيم الهول. ومن بين 65 000 شخص يقيمون في الهول، فإن غالبيتهم 35 000 طفل دون سن الخامسة.

وتقود منظمة الصحة العالمية بعثة تقنية مشتركة بين الوكالات إلى الهول هذا الأسبوع للنظر في كيفية تحسين التغطية الصحية في المخيم على الرغم من التحديات الهائلة التي تفرضها جائحة كوفيد-19 والنقص الحاد في الموظفين والإمدادات السابق لانتشار الجائحة. وتأثر الهول أيضاً بتجدد الانقطاعات في إمدادات المياه من محطة مياه علوك خلال الشهر الماضي. وانقطعت إمدادات المياه من محطة علوك 13 مرة على الأقل هذا العام مما أثر على نحو 460 ألف مدني في محافظة الحسكة.

وفي 22 آب/أغسطس استؤنفت إمدادات الطاقة من سد تشرين إلى محطتي الكهرباء في مبروكة ودرباسية، وبعد ذلك بدأت تسعة من أصل 34 بئراً في علوك في إنتاج المياه. وتمكنت الأفرقة التقنية من

إجراء إصلاحات أساسية في المحطة في 25 آب/أغسطس. ونظراً لانخفاض قوة الضخ وانقطاعها في 25 آب/أغسطس، لم تصل المياه بعد إلى الحسكة. واستجابة لنقص المياه واصل الشركاء في المجال الإنساني توزيع ما يقدر بـ 2 500 متر مكعب من المياه في المنطقة يوميا. ولكن ليس هذا حلاً مُرضياً ولا مستداماً. وأشدد على أنه يجب على أطراف النزاع بموجب القانون الدولي الإنساني عدم تخريب المنشآت المائية التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين.

وتتعلق نقطتي الثانية بتأثير الانكماش الاقتصادي. واستقرت الليرة السورية منذ انخفاضها إلى أدنى معدل غير رسمي يسجل على الإطلاق في يونيو/حزيران. وأدى ذلك أيضاً إلى خفض تضخم أسعار الأغذية. ولا تزال أسعار المواد الغذائية مرتفعة ولكن بمعدل أبطأ بكثير. وارتفع متوسط سعر سلة الأغذية وفقاً للمؤشرات الوطنية لبرنامج الأغذية العالمي بنسبة 3 في المائة في حزيران/يونيه إلى تموز/يوليه بعد أن ارتفع بنسبة 48 في المائة خلال الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه. ولا تزال هذه المستويات غير مسبقة. ولا تزال أسعار المواد الغذائية الحالية أكثر من ضعف مستوى الارتفاع السابق في الأسعار في ذروة الأزمة التي حدثت في عام 2016.

ويتمثل أحد تأثيرات كوفيد-19 في سورية في تعطيل بعض سلاسل التوريد التجارية. وقد تتأثر سلاسل التوريد التجارية بدرجات متفاوتة أيضاً بالانفجار الذي حدث في ميناء بيروت. وأود أن أشاطر الأمين العام الإعراب عن تعازيه لأسر وأحباء ضحايا هذا الحدث المروع، وتمنياته بالشفاء التام لعدد الآلاف من الجرحى، وكثير منهم من اللاجئين السوريين الذين استضافهم الشعب اللبناني بسخاء.

وتتعلق نقطتي الثالثة بحماية المدنيين. ولا يزال وقف إطلاق النار في الشمال الغربي قائماً إلى حد كبير، ولكنه لا يبدو كذلك بالنسبة للمدنيين في مناطق المواجهة. وتزايدت الأعمال العدائية في الشمال الغربي في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، مع ارتفاع مستويات القصف التي أبلغت عنها مصادر محلية في مناطق خط المواجهة في جنوب إدلب وريف اللاذقية الشمالي وريف حماة الشمالي وغرب حلب.

وسجلت مفوضية حقوق الإنسان ما لا يقل عن 10 وفيات بين المدنيين من بينهم ثلاثة أطفال نتيجة للقصف البري والغارات الجوية في "منطقة تخفيف التوتر" في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. وأصيب 30 مدنياً آخرون من بينهم 10 أطفال خلال هذه الفترة. وأود أن أذكر بأنه يجب على جميع أطراف النزاعات المسلحة أن تحرص دائماً على عدم تعريض المدنيين للخطر بموجب القانون الإنساني الدولي.

ويزيد تلوث أجزاء كبيرة من سورية بأخطار المتفجرات من التكلفة البشرية المروعة للقتال المستمر. ونشهد في كل شهر زيادة مطردة في عدد الإصابات بين المدنيين. وغالبا ما يكون هؤلاء من الأطفال القتلى أو المصابين أثناء اللعب أو التقاط الأشياء من الأنقاض.

وفي 12 آب/أغسطس دخلت مجموعة من نحو 70 شخصاً، من بينهم أسر معها أطفال إلى منطقة ملوثة بمخلفات المتفجرات في منطقة نبل وزهراء في ريف حلب الشمالي. وتسبب ذلك في انفجارات أدى بدوره نيران عناصر مسلحة في المنطقة. وانتشرت بعض جثث الضحايا بيد أنه لم يحصر بعد عدد القتلى. وكانت المجموعة تسافر مع مهربين محليين - وهي سوق تعززت بفعل التراجع الاقتصادي وتدهور الوضع الأمني في الجنوب، إلى جانب عوامل أخرى تدفع الأسر اليائسة بشكل متزايد إلى تحمل المخاطر الشديدة.

نقطتي التالية هي إمكانية الوصول. أرسلت الأمم المتحدة شحنة إنسانية في 28 تموز/يوليه إلى شمال ريف حلب عبر معبر باب الهوى الحدودي. وكانت هذه أول شحنة إنسانية منذ اتخاذ القرار

2533 (2020). واستغرقت القافلة 11 ساعة للوصول إلى وجهتها، الباب، بعد تأخيرات متعددة بسبب عدم وجود موافقات من مختلف الأطراف، فضلا عن سوء حالة الطرق. تستغرق مدة السفر إلى الباب من معبر باب السلام ساعتين تقريبا. كما تأخر تسليم شحنة لاحقة في 21 آب/أغسطس.

وكما أشار الأمين العام في تقريره الأخير عن سورية (S/2020/813)، الذي تلقاه الأعضاء في الأسبوع الماضي، فقد كان من المتوقع مواجهة هذه التحديات. وقد أسفر ذلك عن زيادة تكلفة الاستجابة الإنسانية ومخاطرها وتقليل حسن توقيتها وبالتالي تقليل فعاليتها. وتعمل وكالات الأمم المتحدة على التخفيف من أثر تقليل المعابر الحدودية إلى معبر واحد مأذون به. وثمة حاجة إلى توسيع نطاق قدرة المعبر المتبقي المأذون به عند باب الهوى، وكذلك قدرة نقاط العبور داخل سورية.

ويتعين الانتهاء من أعمال الطرق الهامة قبل بداية طقس فصل الشتاء. كما يجري العمل مع الأطراف على الأرض لكفالة إمكانية عبور المساعدات الإنسانية بين إدلب وشمال حلب من دون عوائق.

ومن داخل سورية، وصلت بعثة مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة إلى خان شيخون وخوين الكبير في جنوب ريف إدلب في 28 تموز/يوليه. وقد استعدت القوات الحكومية هذه المناطق قبل عام. ووجدت البعثة أن الهياكل الأساسية المدنية قد لحقت بها أضرار بالغة وافقارا للخدمات الأساسية. وقد عادت أقل من 300 أسرة. والعمل جار لوضع خطة استجابة تستند إلى الاحتياجات التي حددتها البعثة.

وبالانتقال إلى الركب، ظلت العملية الإنسانية تقتصر إلى إمكانية الوصول إلى 12 000 شخص في المخيم منذ سبتمبر/أيلول 2019. ولم يتمكن سوى عدد قليل من سائقي الشاحنات المحليين من تسليم السلع الأساسية بشكل منقطع عبر الطرق غير الرسمية، ولا يزال هناك عدم إمكانية للحصول على الخدمات الطبية في المخيم. ونتيجة لذلك، تدهورت الحالة الإنسانية بشكل كبير. وغادر 576 شخصا آخر الركب منذ آذار/مارس الماضي. وهناك حاجة إلى دعم من جميع الأطراف لمساعدة أولئك الذين لا يزالون يرغبون في المغادرة. وينبغي إيجاد حلول مستدامة لجميع الباقين. ومن الأمور الحاسمة الأهمية، أنه يجب منح الجهات الفاعلة الإنسانية إمكانية الوصول إلى المخيم لتقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى المدنيين المحتاجين.

أود أن أختتم بياني بأخر المستجدات بشأن المساعدة التي نقدمها للسكان المدنيين في جميع أنحاء سورية. في النصف الأول من العام، وصلت العمليات الإنسانية إلى 7.2 مليون شخص في المتوسط في جميع أنحاء البلد كل شهر. وأجريت أكثر من 12 مليون عملية طبية، وتم تقديم 5.4 مليون جرعة علاجية. وتم الوصول إلى حوالي 3 ملايين شخص بدعم في مجال الحماية، مثل خدمات حماية الطفل، وخدمات الدعم المتصلة بالعنف الجنساني، والدعم المتعلق بالإجراءات المتعلقة بالألغام.

ووصلت المساعدة الغذائية إلى 5.4 مليون شخص في المتوسط كل شهر، ويجري، اعتبارا من تموز/يوليه، توسيعها لتصل إلى الأشخاص الضعفاء في مراكز الحجر الصحي الخاصة بكوفيد-19. هذه المساعدة تزداد أهمية مع استمرار ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي في سورية. ويجب أن يستمر.

وفي إحاطته التي قدمها إلى المجلس في الشهر الماضي، سلط وكيل الأمين العام لوكوك الضوء على التعهدات السخية التي قطعت في مؤتمر بروكسل الرابع في حزيران/يونيه. وبدون تلك المساهمات، لن تتمكن من مساعدة الناس في جميع أنحاء سورية. وأضم صوتي إلى صوته في حث المانحين الآخرين على المساهمة وتقاسم العبء المالي بشكل أكثر إنصافا.

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

أشكر الأمين العام المساعد بالنيابة راجاسينغام على إحاطته، وأرحب بالممثل الدائم لسورية في الجلسة.

بعد الاستماع بعناية إلى الإحاطة وقراءة تقرير الأمين العام (S/2020/813)، لا بد لي من القول إن لدينا أسبابا كثيرة تدعو إلى القلق. إن الوضع الاقتصادي في سورية هش للغاية، وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الحكومة السورية في تنشيط الاقتصاد. ونعترف بأن الحكومة السورية بذلت جهوداً محموداً من أجل تحسين سبل عيش الشعب السوري، بما في ذلك تنفيذ الإصلاح الزراعي، ومساعدة الشركات الصغيرة، وتسهيل النقل بين المحافظات، ومكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جهود سورية باتخاذ إجراءات ملموسة وتقديم المساعدة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي له دعم سورية في الدفاع عن سيادتها وإدارة مواردها الطبيعية. إن حقوق النفط السورية ملك للشعب السوري ولا يمكن أن تتعرض للنهب الأجنبي غير المشروع.

لقد تسببت سنوات من العقوبات الأحادية الجانب في معاناة هائلة للشعب السوري، ويجب رفع هذه الجزاءات فوراً. إن التدابير القسرية الأحادية تضر بالاقتصاد السوري، وتدمر سبل عيش المدنيين وتقوض قدرة سورية على الاستجابة لجائحة كوفيد-19. وقد ناشد الأمين العام ومبعوثه الخاص ووكيل الأمين العام لوكوك مرارا وتكرارا إلغاء الجزاءات.

والصين تحث الولايات المتحدة بقوة على الاستجابة الفعالة لهذه النداءات العاجلة ورفع الجزاءات الأحادية من دون إبطاء. وينبغي للأمانة العامة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يوليا اهتماما وثيقا لهذه المسألة، وأن يعززا البحث والتحليل في هذا الصدد وأن يقدموا تقريرا إلى مجلس الأمن.

وندعو جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة، إلى زيادة مساهماتهم في العمليات الإنسانية في سورية وتنسيقها.

ونحيط علما بالتقدم المحرز مؤخرا في العمليات الإنسانية عبر خطوط التماس. وقد أوفدت دمشق بعثات إلى الشمال الشرقي والشمال الغربي على السواء. وندعو الأمم المتحدة إلى مواصلة تعزيز التعاون مع الحكومة السورية وتوسيع نطاق العمليات عبر خطوط التماس بالاقتران مع عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود. ونشجع البلدان المانحة على الوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة إلى سورية في أقرب وقت ممكن. وينبغي ألا تقتزن هذه المساعدة بشروط مسبقة، ولا ينبغي استخدامها كأداة لتعزيز برنامج سياسي أو للضغط على الحكومة السورية.

ومما يثير القلق أن إمدادات المياه من محطة مياه علوك قد انقطعت، مما يؤثر على 460 000 شخص. يجب ضمان حياد البنية التحتية المدنية.

ولا يمكن إغفال تطورات جائحة كوفيد-19 في سورية. يجب اتخاذ تدابير قوية، فضلا عن تقديم المزيد من المساعدة. لقد اتخذت الحكومة السورية إجراءات حاسمة في العديد من المناطق للحد من خطر انتقال العدوى بين الناس وإنقاذ الأرواح. يجب على المجتمع الدولي دعم تلك الجهود.

ويسرنا أن نعلم أن الأمم المتحدة شكلت 112 فريقاً للاستجابة السريعة، وأن منظمة الصحة العالمية وفرت تدريباً مخصصاً لـ 432 شخصاً. وقد سلمت الصين بالفعل دفعتين من الإمدادات الطبية إلى سورية. وفي الأسبوع الماضي، قدمنا معدات طبية متخصصة لمستشفيات الأطفال في سورية. وسنواصل تقديم المساعدة اللازمة للشعب السوري.

إن الحالة الأمنية في سورية تستحق اهتماماً خاصاً. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم سورية في مكافحة الإرهاب، بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

هناك زيادة كبيرة في هجمات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في سورية منذ أوائل عام 2020. وفي الآونة الأخيرة، تسببت الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وانفجارات الألغام في وقوع عدد كبير من الضحايا. ويمكن أن يعزى العديد من الحوادث إلى جماعات مصنفة على أنها إرهابية. نحن قلقون من تعرض خط أنابيب للغاز في ضواحي دمشق للهجوم، مما تسبب في انقطاع التيار الكهربائي في جميع أنحاء سورية يوم الاثنين. إن مكافحة الإرهاب معركة مستمرة ومهمة طويلة الأجل. وينبغي ألا يعني وقف إطلاق النار إطلاق العنان للأنشطة الإرهابية. يجب على المجتمع الدولي أن يبقى متيقظاً وأن يعتمد معايير موحدة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك في سورية.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، أود أن أكرر دعم الصين الثابت للعملية السياسية التي يقودها ويملك زمامها السوريون. يجب احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

ويسرنا أن نعلم أن الدورة الثالثة للجنة الدستورية تستأنف اليوم. ونأمل أن يكون الاجتماع مثمراً.

وترفض الصين الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة من جانب الولايات المتحدة. لقد أصبحت هذه الدعاية السياسية والأكاذيب الصارخة مبتذلة في بيانات الولايات المتحدة. وإذا كانت الولايات المتحدة تهتم حقاً بالوضع الإنساني في سورية فإنها تستطيع أن تتخذ إجراءات كثيرة بدلاً من إلقاء اللوم على الآخرين، بما في ذلك رفع العقوبات الأحادية الجانب. وأحث الولايات المتحدة بقوة على الكف عن تسييس القضية الإنسانية السورية ومضاهاة أقوالها بالأفعال.

بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية لدى مجلس الأمن، خوسيه سينغر وايسنغر

أشكر السيد راميش راجاسينغام على إحاطته. ومن خلاله، نشكر مرة أخرى جميع العاملين في المجال الإنساني والمتطوعين والمنظمات المحلية. فهم لا يزالون يخرجون كل يوم، في ظل ظروف لا يمكن تصورها، لخدمة احتياجات الشعب السوري.

إن لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بعداً مختلفاً في البلدان المتضررة من النزاع. لقد هزتنا وعطلتنا جميعاً آثار هذه الحالة التي لم يسبق لها مثيل. ولكن يجب أن نعترف بوجود مستويات عميقة وممتدة تسهم في خلق بيئة معقدة للغاية في سياقات مثل الجمهورية العربية السورية. إن القدرة المحدودة للبلد على إجراء الاختبارات، ونظام الرعاية الصحية المنهار، وزيادة عمليات الدفن وشهادات الوفاة يمكن أن تحكي قصة مختلفة تماماً عن تلك التي تحكيها الأرقام. ونشيد بالجهود التي تقودها منظمة الصحة العالمية لدعم السلطات الصحية الوطنية من أجل زيادة القدرة الكلية لسورية على الاستجابة للجائحة والتصدي لها.

ويظل يساورنا قلق بالغ إزاء مستويات انعدام الأمن الغذائي في البلد. ونشعر بالامتنان لأن الانفجار الذي وقع في ميناء بيروت لن يكون له تأثير على إيصال المساعدات الغذائية التي يقودها برنامج الأغذية العالمي.

ومع ذلك فإن القلق يساورنا لاحتمال زيادة تدهور الأوضاع في الشمال الغربي مثلاً، حيث يمكن أن يصبح مليوناً شخص دون أمن غذائي، نظراً للحالة الاقتصادية الصعبة وإمكانية تصاعد الأعمال العدائية. ولذلك فإننا نؤكد من جديد على ضرورة استدامة وصول المساعدات الإنسانية وتيسيرها من أجل توفير المساعدة الغذائية الطارئة ومنع وقوع المزيد من الأضرار.

وفي نفس السياق، أردنا أن نسلط الضوء على موضوع سبق للسيد راجاسينغام أن تطرق إليه، وهو أن المساعدة الإنسانية في الشمال الغربي أصبحت أكثر تكلفة وأكثر خطورة وأقل تقيداً بالمواعيد بسبب إغلاق معبر باب السلام. وهذا أمر مثير للقلق ومخجل حقاً.

ولكن في الشمال الشرقي، بينما كان الوصول عبر الخطوط ممكناً لدرجة محدودة، فإننا لا نزال نولي اهتماماً للفجوة القائمة التي نشأت عن إغلاق معبر البعيرية. والأرقام غنية عن البيان، ونحن نشهد حالات مرض فيروس كورونا في الشمال الشرقي أكثر منها في الشمال الغربي. وفي ذلك الصدد، نؤكد على ضرورة الإنسانية لاستخدام أكثر الوسائل كفاءة وفعالية لتقديم المساعدة المحايدة القائمة على الاحتياجات إلى السكان في الشمال الشرقي.

وفي الختام، لن نتكهن نحن ومجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره من دعم الشعب السوري في هذه الظروف إلا بإحساس متجدد بالإنسانية والتضامن. إن الإرادة السياسية ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى لإنهاء المعاناة التي يتكبدها السوريون. ولذلك يجب أن يكون الحل السياسي لهذا النزاع على رأس أولويات جميع المعنيين. وليست المساعدة الإنسانية لتحل محل مسؤوليتنا المشتركة لتحقيق تلك الغاية ولا ينبغي لها أن تكون كذلك.

إننا نعيش في أوقات لم يسبق لها مثيل من الخوف والمعاناة واللامبالاة وعدم اليقين. فلنبدل قسارى جهدنا لحمل جميع الجهات المعنية على الالتزام بوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وتسهيل

وصول المساعدات الإنسانية، وإطلاق سراح المحتجزين والمختطفين وإيصال المعلومات المتعلقة بالمفقودين إلى أسرهم، والعمل بعزم على تحقيق التطلعات المشروعة للشعب السوري. ويحتاج الأطفال والمعلمون إلى العودة إلى المدرسة بأمان. ولا بد من احترام المستشفيات والمدارس وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية، وينبغي حماية المدنيين من الأذى ومن انعدام الأمن الغذائي والأمراض والعنف، وكفالة وصول المساعدات الإنسانية. وقبل كل شيء، نحتاج في خضم جائحة مميتة إلى أن نكون قادرين على الاعتراف بالواقع ومنع حدوث نتيجة كارثية.

بيان نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، غيرت أوفارت

نشكر الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية بالنيابة راجاسينغام على إحاطته. كما نعرب عن امتناننا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني، الذين يقدمون المساعدات حالياً إلى 7.2 ملايين شخص داخل سورية.

وللأسف، لا يزال عدم الاستقرار الواسع النطاق يقوض تلك الاستجابة الإنسانية الهائلة. ووفقاً لتقرير الأمين العام (S/2020/813) فقد ازدادت انتهاكات اتفاق إدلب لوقف إطلاق النار ولا تزال الجماعات المسلحة المتطرفة تستهدف الدوريات التركية - الروسية المشتركة.

وعلاوة على ذلك، لا تزال المناطق التي يسيطر عليها النظام في الأجزاء الجنوبية من سورية تعاني من عمليات الاختطاف والقمع المستمرة. وتطالب إستونيا بالإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفاً، ولا سيما النساء والأطفال.

وتقترن الحالة الأمنية الهشة بتفشي مرض فيروس كورونا. وقد أصيب ما لا يقل عن 2 500 شخص بالفيروس في جميع أنحاء سورية. ومع استمرار انخفاض معدلات الاختبار، فإن العدد الفعلي للإصابات ربما يكون أعلى من ذلك بكثير.

ومن الجدير بالذكر أن مرض فيروس كورونا قد أثر بالفعل بشكل مباشر على العملية السياسية السورية، حيث تم تأجيل محادثات اللجنة الدستورية بعد تشخيص ثلاث حالات بين أعضاء اللجنة في جنيف في وقت سابق من هذا الأسبوع.

وفي الوقت نفسه، فإن الأشخاص الموجودين في مخيمات النازحين داخلياً المكتظة داخل سورية هم الأكثر عرضة للفيروس. وتطلب إستونيا إلى جميع الأطراف السماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى تلك المناطق.

وردأ على زملائنا الروس والصينيين بشأن مسألة الجزاءات، أكرر مرة أخرى أنه لا يوجد دليل على الإطلاق على أن جزاءات الاتحاد الأوروبي تعرقل الاستجابة الإنسانية في سورية. فلا تخضع الأغذية والسلع الأساسية والإمدادات الطبية لتدابير تقييدية من الاتحاد الأوروبي. ولا تستهدف العقوبات سوى أفراد معينين يدعمون النظام السوري.

ونظراً لذلك، فيبعد تسع سنوات من الحرب، يتحمل النظام السوري المسؤولية الرئيسية عن تدهور الحالة الإنسانية. وقد ألمحت النتائج التي توصل إليها مجلس التحقيق التابع للأمين العام إلى ذلك في وقت سابق من هذا العام، على غرار التحقيقات المستقلة الأخرى التي أجريت طوال هذه الحرب الطويلة الموثقة جيداً.

المرفق الخامس

بيان نائب المنسق السياسي للبعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة، وديد بنغبو

[الأصل بالفرنسية]

أشكر السيد راجاسينغام على إحاطته. إن جائحة فيروس كورونا، كما أشار، لا تزال تنتشر، بما في ذلك في الشمال الغربي والشمال الشرقي. ونحن نعلم أن واقع الجائحة ربما يكون أكثر إثارة للجزع من الأرقام التي اقتبسها، لأن القدرة على إجراء الاختبارات منخفضة جداً.

إن الوقف الفوري للأعمال العدائية والهدنة الإنسانية، في هذا السياق، وفقاً لأحكام القرار 2532 (2020) ونداءات الأمين العام ومبعوثه الخاص، هما أمران أساسيان أكثر من أي وقت مضى. ومما يزيد الحاجة إليهما كون الهدنة في الشمال الغربي لا تزال هشة.

ولا يسعنا أن نكرر ذلك بما فيه الكفاية: إن احترام القانون الدولي الإنساني التزام يقع على عاتق جميع الأطراف. وأعني على وجه الخصوص حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والطبي، إضافة إلى البنى التحتية المدنية. وستواصل فرنسا دعمها القوي لجميع الجهود الرامية إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والمعاقبة عليها.

وتتمثل أولويتنا الجماعية اليوم في الاستجابة لحالة الطوارئ وتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة باستمرار ليس في سورية فحسب، بل في لبنان أيضاً، حيث تتفاقم احتياجات اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة بسبب التطورات الأخيرة. ويجب التوقف عن استغلال المساعدة الإنسانية. ويجب على جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري، كفالة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى جميع المحتاجين إليها.

وتأسف فرنسا لإغلاق معبر باب السلام الحدودي وعدم وجود توافق آراء داخل المجلس على إعادة فتح معبر اليعربية الحدودي، في وقت يزيد فيه انتشار الجائحة وتفاقم انعدام الأمن الغذائي من أهمية إيصال المساعدات إلى الشمال الشرقي والشمال الغربي. ومع ذلك، لا يمكننا أن نتجاهل عواقب اتخاذ القرار 2533 (2020): لقد زادت تكلفة العمليات الإنسانية في الشمال الغربي الآن وأصبحت أكثر خطورة وأقل مواتاة من حيث التوقيت.

في الختام، يتمثل السبيل الوحيد لإنهاء المأساة الإنسانية وتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد في إيجاد حل سياسي يتماشى مع القرار 2254 (2015). ولن تمول فرنسا والاتحاد الأوروبي إعادة الإعمار في سورية إلى أن تبدأ على نحو وطيء عملية سياسية ذات مصداقية. أخيراً، يعلم المجلس مواقفنا بشأن رفع الجزاءات والتطبيع. وهي لا تزال دون تغيير.

بيان البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

أقدم هذا البيان باسم بلجيكا وألمانيا، المشاركتين في صياغة القرارات المتعلقة بالشأن الإنساني. ونود أن نشكر الأمين العام المساعد بالنيابة راميش راجاسينغام على إحاطته.

في تموز/يوليه، طلبت ممثلة المجتمع المدني أمني قدور منا، في مجلس الأمن، في إحاطتها أن نتقاسم المخاطر التي يتعرض لها العاملون في مجال تقديم المعونة الإنسانية - خطر التشريد والعنف وانعدام الأمن، وإن جاز لي أن أضيف، الأمراض المعدية - وألا نقوم ببساطة بإلقاء العبء على أولئك الذين تحملوا الكثير جدا بالفعل، بل ضحوا في كثير من الحالات بحياتهم في هذه العملية (S/2020/758، المرفق الثاني). وقبل أسبوع واحد، تذكرنا هؤلاء الضحايا في اليوم العالمي للعمل الإنساني. ومن المحزن أن سورية تتصدر قائمة الأماكن الأكثر فتكاً بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني.

ونحن رؤوسنا تقديراً لأولئك الذين ضحوا بحياتهم وهم يؤدون واجبات إنسانية - ولكن هل نعمل بتوصية السيدة قدور؟ وهل نحن على مستوى التوقعات الإنسانية، على سبيل المثال، إيصال المساعدات عبر أقصر الطرق؟

لقد قدم الأمين العام تقييماً أولياً لعواقب إغلاق معبر باب السلام في أحدث نسخة من تقاريره التي يقدمها مرة كل شهرين:

”واجهت أول عملية إيصال للمعونة عبر الحدود إلى شمال حلب عبر معبر باب الهوى بموجب القرار الجديد ما جرى توقعه من تحديات، مما أدى إلى زيادة تكلفة الاستجابة الإنسانية ومخاطرها وإلى تقليل حسن توقيتها وبالتالي تقليل فعاليتها.“ (S/2020/813، الفقرة 51)

وفي هذه القافلة الأولى، فإن سبع شاحنات فقط لم تعان من تأثير الأنشطة القتالية أو من ظروف الشتاء القاسية على الطرق السيئة. ولا تزال المستودعات ممتلئة لأنه جرى تخزين كميات كافية مسبقاً، ولكن هذا الوضع سيغير. وسيتمتعين زيادة أعداد الشاحنات بشكل كبير وستزيد التحديات والمخاطر. ويتزايد عدد السوريين الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية.

وأدت سنوات الحرب وسوء الإدارة والقمع إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في سورية، وقد تفاقم الوضع الآن بسبب الأزمة الاقتصادية في لبنان المجاور. وأدى ذلك إلى زيادة عدد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي بواقع 1.4 مليون شخص خلال الأشهر الستة الماضية، في حين أن أحدث التوقعات تشير إلى أن مليوني شخص آخرين معرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي: وقد يتجاوز العدد الإجمالي 11 مليون شخص قريباً.

وعلاوة على ذلك، فإن انتشار مرض فيروس كورونا في جميع أنحاء البلد يتزايد بشكل كبير. ولا تزال قدرات إجراء اختبارات للكشف عن الإصابة منخفضة جداً. ولذلك، ربما يتعذر اكتشاف معظم الحالات. والأرقام التي نسمعها ربما لا تمثل سوى غيض من فيض. ويُعرض تدمير المرافق الصحية ونقص الأخصائيين الصحيين أي استجابة للخطر بشكل كبير.

ويشير كل هذا إلى وجود حاجة إلى وصول قدر أكبر، وليس أقل، من المساعدات الإنسانية اليوم وغداً. ويتعين على البلدان التي مارست ضغوطاً ضد إتاحة إمكانية إيصال المساعدات عبر الحدود أن

تشارك بنشاط في تحسين إمكانية الوصول عبر خطوط النزاع. وهناك حاجة ماسة إلى إتاحة إمكانية الوصول المستمر والأمن ودون معوقات - وليس مجرد الإيصال لمرة واحدة غير متكررة عبر طرق مكلفة ومستهلكة للوقت، مثل أربيل - دمشق - القامشلي. والمطلوب هو التوزيع على الناس كافة وعلى جميع مرافق الرعاية الصحية، لا أن يقرر النظام من يستحق تلقي المساعدات ومن لا يستحق ذلك.

وفي نهاية آب/أغسطس 2020، يتعين علينا أن نعترف بأن عمليات إيصال المساعدة عبر خطوط النزاع إلى الشمال الغربي لا تزال غير ناجحة وأن العديد من المراكز الصحية في الشمال الشرقي لا تزال تقتصر إلى معظم المواد الأساسية.

وبوصفنا من المشاركين في صياغة القرارات المتعلقة بالشأن الإنساني، نؤكد مرة أخرى أن إغلاق اليعربية في كانون الثاني/يناير وإغلاق باب السلام في الشهر الماضي يتعارضان مع المنطق الإنساني. وقد دفعنا قدر الإمكان باتجاه إيجاد حل يسترشد بالواجب الإنساني والإبقاء على هذين المعبرين مفتوحين. وتقع المسؤولية عن ذلك على عاتق البلدان التي تحد بشكل منهجي من إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود. ونأمل أن تستمع تلك البلدان بعناية إلى العواقب التي وصفها للتو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونأمل أن تحاول أيضا الإسهام في التقليل من الأثر الإنساني لإغلاق هذين المعبرين.

إن محطة مياه علوك مثال آخر على كيفية تحدي الحجج الإنسانية. وقد شرح راميش راجاسينغام للتو المشاكل الأخيرة. ولا يوجد ببساطة أي مبرر لحرمان ملايين الرجال والنساء والأطفال من الحصول على المياه. والقيام بذلك خلال شهور الصيف الحارة وفي خضم جائحة هو أمر أكثر وحشية. ونطلب من جميع الأطراف التي تتحمل المسؤولية أن تجد حلا مستداما وأن تضمن إمدادات مستمرة من المياه للمنطقة.

ومن المحزن أن مسائل الحماية لا تزال قائمة، ليس بالنسبة لمن هم رهن الاحتجاز التعسفي أو لأولئك الذين لا يزالون مفقودين فحسب، بل أيضا لضحايا الهجمات الجوية أو البرية. وقد زادت الأعداد زيادة كبيرة خلال الشهور الماضية. وندعو جميع الأطراف إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والنظر في العواقب الإنسانية لأي إجراءات عسكرية. ونددين الهجمات الأخيرة التي شنتها الجماعات الإرهابية. وأود أن أشدد مرة أخرى على أن أي رد ينبغي أن يمثل للالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

أخيرا، فإن التسوية السياسية التي تتماشى مع القرار 2254 (2015) هي السبيل الوحيد لإعادة سورية إلى مسارها نحو السلام. ولذا، فإن الأنباء التي وردت في هذا الصباح والتي تفيد بأن المحادثات في جنيف يمكن أن تُستأنف جيدة جدا.

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

نشكر الأمين العام المساعد بالنيابة راميش راجاسينغام على آخر المستجدات التي قدمها بشأن الوضع الإنساني في سورية.

بينما يحتاج أكثر من 11 مليون شخص بالفعل إلى المساعدة الإنسانية، فإن وفد بلدي يشعر بقلق عميق إزاء تزايد معاناة الشعب السوري بسبب الهشاشة الاقتصادية وانتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، لا سيما في ظل مختلف الأعمال العدائية الجارية في بعض مناطق البلد، كما جاء في تقرير الأمين العام (S/2020/813).

ولا يزال وفد بلدي يشعر بالجزع أيضا إزاء العدد المتزايد من الناس الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في سورية.

ويشكل تنفيذ استجابة إنسانية مستمرة ومحددة الأهداف مفتاح التصدي لهذه التحديات. ويسرنا أن الأمم المتحدة، على الرغم من الظروف الصعبة، تواصل تقديم المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء سورية. ومن المهم أن تلبى المعونة الاحتياجات ذات الأولوية للناس.

وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية:

أولا، فيما يتعلق بأهمية إيصال المساعدات الإنسانية بصورة فورية وسريعة وأمنة ومن دون عوائق، نحث جميع الأطراف المعنية على اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية بشكل آمن ومن دون عوائق إلى جميع المدنيين المحتاجين.

ويحيط وفد بلدي علما بتقرير الأمين العام بشأن أول عملية إيصال للمعونة عبر الحدود بموجب القرار 2533 (2020)، والذي أصبحت هذه العمليات بموجبها أكثر تكلفة وأقل مواتاة من حيث التوقيت، فضلا عن انطوائها على مخاطر أكبر. وتقدر إندونيسيا الجهود الجارية لضمان استمرار هذه العمليات بأقل قدر من التأثير على الشعب السوري، وتتطلع إلى تلقي المزيد من التفاصيل والمعلومات بشأن هذه المسألة. ونود أيضا أن نشجع الأطراف الرئيسية، ولا سيما السلطات السورية ووكالات الأمم المتحدة، على مواصلة وتعزيز التنسيق بينها من أجل زيادة عمليات التسليم عبر خطوط النزاع.

ثانيا، فيما يتعلق بمحطة مياه علوك، يود وفد بلدي أن يعالج هذه المسألة على وجه التحديد لأن محطة المياه، التي توفر إمدادات المياه لنحو نصف مليون مدني، قد تعطلت عدة مرات. ويواجه سكان محافظة الحسكة، بمن فيهم سكان مخيم الهول، باستمرار أزمة مياه حادة. والنقص الحاد في المياه الذي تواجهه تلك المجتمعات الضعيفة، على خلفية خطر تفشي مرض كوفيد-19، أمر مقلق حقاً. ونشيد بالأمم المتحدة وشركائها على جهودهم لمعالجة هذه المسألة وزيادة نقل المياه بالشاحنات. غير أن ثمة أهمية بالغة لضمان إيجاد حل مستدام وطويل الأجل لهذه المشكلة. ونشجع إندونيسيا الأمم المتحدة على مواصلة الدعوة إلى التوصل إلى اتفاق مستدام بين جميع الأطراف المعنية بشأن تيسير الحصول على المياه بوصفها خدمة أساسية، وفقا للقانون الدولي الإنساني.

ثالثا، يحث وفد بلدي جميع أطراف النزاع على أن توقف فوراً جميع أشكال العنف. وقد شددنا على ذلك مرارا وتكرارا. ويجب على جميع أطراف النزاع أن تحترم اتفاق وقف إطلاق النار وأن تفعل كل ما في

وسعها لحماية المدنيين. وينبغي ألا تُقابل الظروف الإنسانية الهشة في سورية بالمزيد من الأعمال العدائية. ويجب على المجتمع الدولي أن يضمن بذل كل الجهود لمساعدة الشعب السوري ومنع وقوع مأساة إنسانية أخرى. فلا يمكن لملايين السوريين تحمل المزيد من الدمار أو الشدائد.

وقبل أن أختتم بياني، وفيما يخص اللجنة الدستورية، يسر وفد بلدي أن يحيط علماً باستئناف الدورة الثالثة للجنة في جنيف. ونود أن نعرب عن دعمنا لجميع أعضاء اللجنة والمبعوث الخاص بيدرسن، ونتمنى لهم كل التوفيق للمضي قدماً بالمناقشات.

بيان نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، نياندو أوغي

أشكر السيد راميش راجاسينغام على إحاطته. وأرحب أيضاً ترحيباً حاراً بممثل سورية.

لا تزال الحالة الإنسانية في سورية مزرية، ويتعين تكثيف الإجراءات للتخفيف من المعاناة التي يعاني منها ملايين السوريين منذ ما يقرب من 10 سنوات حتى الآن. وقد زادت الحرب المستمرة منذ عقد وانهباء الاقتصاد وأثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) من تعقيد الظروف المعيشية الهشة بالفعل للعديد من السوريين. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أتطرق إلى المسائل التالية:

أولاً، ننثي على جهود الحكومة السورية في مواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات في مكافحة انتشار الجائحة وفي ضمان إيصال المساعدات الإنسانية. ويُكرر وفد بلدي نداء الأمين العام إلى الأطراف للسماح بالمرور السريع ودون عوائق للإغاثة الإنسانية بصورة نزيهة لجميع المدنيين المحتاجين، أينما كانوا.

ثانياً، لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء الزيادة الأخيرة في الأعمال العدائية على الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار التركي - الروسي. ونكرر دعوة الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء سورية وبذل جهود شاملة للتصدي لهذه الجائحة.

ومع ذلك، يود وفد بلدي أن يؤكد على أن الدعوة إلى وقف إطلاق النار والحاجة إلى بذل جهد مشترك وجماعي في مواجهة جائحة كوفيد-19 ينبغي ألا تصرفنا عن مكافحة الإرهاب، خاصة وأن الأدلة تشير إلى أن الجماعات الإرهابية تحاول الاستفادة من الحالة الراهنة. وينبغي أن يكون للحكومات، سواء في سورية أو في منطقة الساحل، الحق في مواصلة مكافحة الإرهاب على أراضيها، في إطار الشراكة مع المجتمع الدولي، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

ثالثاً، في محاولة لبناء الثقة، تدعو النيجر إلى إطلاق سراح المحتجزين على نطاق واسع ومن جانب واحد، فضلاً عن اتخاذ جميع الأطراف المتحاربة إجراءات أكثر جدوى في حالات الأشخاص المفقودين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ضمان حصول جميع المحتجزين على الرعاية الطبية اللازمة وتقديم التوضيحات اللازمة لأسر المفقودين سيكون خطوة أخرى لتحقيق هذه الغاية.

رابعاً، ندين التعطيل المتكرر لمحطة مياه علوك، التي تخدم السوريين في محافظة الحسكة، بمن فيهم النازحون الذين يعيشون بالفعل في ظروف صعبة، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19.

في الختام، ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن حوالي 30 في المائة من الأغذية السورية تمر عبر ميناء بيروت. وبعد انفجار 4 آب/أغسطس، ومع تقادم الأزمة الإنسانية في سورية والمنطقة، هناك حاجة ملحة لاتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الحصول على الغذاء والإمدادات الطبية الأساسية والمساعدة الطبية في جميع أنحاء البلد، تمشياً مع القرار 2533 (2020). ومن ثم، فإننا نكرر أيضاً دعوتنا إلى التخفيف من جميع التدابير الاقتصادية الانفرادية لأسباب إنسانية حيث أنها قد تعوق قدرة الحكومة على مكافحة هذه الجائحة بفعالية، وهو ما من شأنه تعقيد إيصال المساعدة الإنسانية.

المرفق التاسع

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كينغ

نود أن نشكر الأمين العام المساعد بالنيابة راجاسينغام على إحاطته.

ولا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في سورية. وقد أدى اقتران النزاع بالانكماش الاقتصادي وآثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى زيادة حدة حالات الطوارئ الإنسانية وحجم المعاناة الإنسانية بشدة.

ولذلك، تظل الآلية العابرة للحدود عنصراً حاسماً في الاستجابة الإنسانية، ونظل ندعم عملها. ونحيط علماً بآخر تقرير للأمين العام (S/2020/813)، الذي يبرز، في جملة أمور، أن عمليات إيصال المعونة عبر الحدود تواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك الاضطراب لقطع مسافات أطول. ومن الواضح أنه يجب تعزيز الآلية والاستفادة منها على النحو الأمثل لضمان فعاليتها في إيصال المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب وبشكل آمن ومستدام ومن دون عوائق، بالتنسيق مع الحكومة السورية وتمشياً مع المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية. ويجب أيضاً إعطاء الأولوية لتوسيع نطاق الآلية العابرة لخطوط النزاع للمساعدة في سد الثغرات القائمة.

إن تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي في سورية هو مصدر للقلق. ويعاني الملايين الآن من انعدام الأمن الغذائي، وهناك ملايين آخرون على حافة الهاوية. والسلع الأساسية لم تعد في مقدور السوريين بسبب التضخم الجامح، ونتيجة لذلك، لجأ العديد منهم إلى آليات سلبية للتعامل مع الأزمة. وفي خضم هذه التحديات، تتزايد حالات كوفيد-19، حيث يحتاج ما يقرب من ثلث جميع الحالات المصابة إلى دخول المستشفى. وكان نظام الرعاية الصحية في سورية بالفعل في حالة هشّة قبل ظهور الجائحة، ولا شك أن تفشي الفيروس على نطاق واسع سيكون مدمراً للبلد.

وفي هذا الصدد، ندعو مرة أخرى إلى رفع جميع التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على سورية. فهذه التدابير تقوض قدرة البلد على مكافحة الجائحة، كما إنها تزيد من أعباء الاقتصاد المحتضر.

ونكرر دعوة المبعوث الخاص إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني لإنهاء العنف والحفاظ على الهياكل الأساسية المدنية الحيوية وتمكين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من الاضطلاع بعملها الهام بفعالية. ونحث أطراف النزاع على احترام وقف إطلاق النار في الشمال الغربي وممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وكذلك نذكر الأطراف بأن جميع الأنشطة العسكرية وأنشطة مكافحة الإرهاب يجب أن تمتثل للمبادئ الأساسية للنزاع المسلح.

ولا تزال محطة مياه علوك تواجه العديد من الانقطاعات، الأمر الذي يترك ما يقرب من نصف مليون مدني من دون إمداداتها الحيوية، بمن فيهم أولئك الذين يقيمون في مخيم الهول المكتظ بالسكان. فلا بد من إيجاد حل مستدام لهذه المسألة التي تزداد إثارة للقلق، لا سيما مع أخذ الجائحة في الاعتبار.

وترتبط إعادة الإعمار ارتباطاً لا ينفصم بتحسين الحالة الإنسانية في البلد. كما إنها شرط ضروري للعودة الطوعية للاجئين والمشردين داخلياً بأمان وكرامة. ولذلك، فإننا نواصل تشجيع أعضاء المجتمع الدولي على المساهمة في جهود إعادة إعمار البلد.

إن الحالة الإنسانية مفعجة، ولن تتحسن في غياب حل سياسي للنزاع. ويكتسي رفاه الشعب السوري أهمية بالغة. إنه يستحق السلام والاستقرار. فيجب على المجتمع الدولي أن يواصل الانخراط بشكل بناء نحو التوصل إلى حل سياسي يكون الشعب السوري في طبيعته.

المرفق العاشر

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أشكر الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية، راميش راجاسينغام، على إحاطته الصريحة والثاقبة عن الحالة الإنسانية في سورية. وكذلك أعرب عن خالص امتنان وتقدير جنوب أفريقيا لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركائها وموظفيها على جهودهم الدؤوبة لضمان تزويد الشعب السوري بالمساعدة الأساسية التي يحتاج إليها بشدة.

وفي ذلك الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى المساعدة في هذا الجهد من خلال المساهمة في البرامج الإنسانية الرامية إلى مساعدة الشعب السوري. وكذلك أشيد بالعاملين في المجال الإنساني الذين ضحوا بحياتهم في سياق مساعدة الشعب السوري.

فقد قُتل 20 من عمال الإغاثة منذ بداية هذا العام، ما يجعل سورية أكثر البلدان انعداماً للأمن بالنسبة للعاملين في مجال الإغاثة للعام الثالث على التوالي، وكان عمال الإغاثة الوطنيون الأكثر تضرراً. فيجب بذل المزيد من الجهود لضمان سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية.

وكما سمعنا هذا الصباح، لا تزال الحالة الإنسانية في سورية تثير القلق حيث لا يزال المدنيون السوريون، ولا سيما الأطفال الذين لم يعرف الكثير منهم سوى النزاع، يعانون من أسوأ جوانب هذه الحالة العسيرة.

وقد أثرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تأثيراً كبيراً على الحالتين الاقتصادية والإنسانية. وأدى تأثير النزاع الذي تجاوز تسع سنوات على البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك قطاعات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، إلى تضائل قدرة سورية على الاستجابة الكاملة لهذه الجائحة. ويشكل الخطر الذي يتعرض له اللاجئون والسكان النازحون مصدر قلق بالغ، نظراً لاحتفاظ أماكن إقامتهم ومحدودية فرص حصولهم على خدمات المياه والصرف الصحي الضرورية.

وفي هذا الصدد يثير استمرار انقطاع الخدمة في محطة مياه علوك قلقاً بالغاً، حيث أن المحطة هي المصدر الرئيسي للمياه النظيفة لأكثر من 460 000 شخص في محافظة الحسكة، بما في ذلك مخيم الهول. ولذلك، فإن جنوب أفريقيا تدعو الأطراف إلى كفاءة استعادة خدمات المياه بالكامل وإيجاد حل مستدام طويل الأجل لكفالة عدم حدوث حالات نقص وانقطاع.

وبالإضافة إلى ذلك، تدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحماية المدنيين والهيكل الأساسية المدنية، مثل المدارس والمرافق الصحية ومرافق شبكات المياه.

لقد مر الآن أكثر من شهر على تقليص برنامج المساعدة الإنسانية عبر الحدود إلى معبر واحد فقط على الحدود عند باب الهوى. وقد أعربنا عن تقديرنا للمدى الذي بلغته الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة وشركاؤها في بذل كل جهد ممكن لضمان أن يشعر المحتاجون بأقل قدر من التأثير نتيجة لهذا التخفيض.

ومع ذلك، يجب أن نظل مدركين للتحديات المتزايدة التي أدى إليها هذا التخفيض، مما يجعل العمليات الإنسانية في الشمال الغربي أكثر تكلفة ومخاطرة وأقل توقيتاً. وتدعو جنوب أفريقيا جميع الجهات

الفاعلة، ولا سيما الحكومة السورية، إلى زيادة التعاون مع الوكالات الإنسانية والعمل على تحسين وتعزيز جميع الطرائق، بما في ذلك برامج المساعدة عبر خطوط التماس.

ونلاحظ مع التقدير الجهود المبذولة لزيادة عمليات التسليم عبر خطوط التماس في شمال شرق وشمال غرب سورية، وتدعو جميع الأطراف إلى مواصلة هذه الجهود.

وتكرر جنوب أفريقيا دعوتها إلى إيصال المعونة الإنسانية والمساعدة الإنسانية بشكل آمن ومن دون عوائق ومن دون تحيز إلى كل من يحتاج إليها، تمثيا مع أحكام القانون الدولي الإنساني.

وفي ضوء استمرار الحالة الإنسانية والأثر الكبير لجائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء سورية، يزيد فرض الجزاءات الانفرادية من تفاقم الحالة الاقتصادية والإنسانية في البلد. وفي هذا الصدد، نطلب من الأمين العام أن يدرج في تقاريره نصف الشهرية إلى مجلس الأمن لمحة عامة عن آثار الجزاءات الانفرادية وتأثيرها على الحالة الإنسانية في سورية.

وفي الختام، لا يمكن حل الحالة في سورية إلا من خلال المفاوضات والوساطة. وتدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف إلى بذل كل جهد ممكن من أجل التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015). ويسرنا، في هذا الصدد، أن نسمع أن مناقشات اللجنة الدستورية في جنيف، التي علقت بسبب حالات إصابة بكوفيد-19 وسط بعض المشاركين، ستستأنف اليوم.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، قيس قبطني

أشكر الأمين العام المساعد بالنيابة، راميش راجاسينغام، على إحاطته.

يحيط وفد بلدي علماً كذلك بآخر تقرير للأمين العام عن الحالة الإنسانية في سورية عملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة (S/2020/813).

تشير التقارير الأخيرة إلى أن سورية تواجه حالياً حالة مروعة جراء مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). والجائحة، بوضعها الحالي، تتصاعد بشكل كبير بطريقة تهدد الفئات الأكثر ضعفاً وتوقف السير السلس لعمل اللجنة الدستورية الذي انتظر كثيراً في جنيف.

وعلاوة على ذلك، ينزلق ملايين السوريين إلى براثن الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي نتيجة للتدهور الاقتصادي المتسارع، مما يجعل الوضع الإنساني المزري أسوأ في الواقع.

إننا منزعجون للغاية إزاء الكارثة الإنسانية الاجتماعية والاقتصادية الحادثة في سورية نتيجة لتداعيات جائحة كوفيد-19 والانهيار الاقتصادي. ولذلك، من الضروري التصدي بصورة عاجلة للضعف والهشاشة وأسباب عدم الاستقرار من أجل التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية المتفاقمة.

وتعقد تونس أن التركيز ينبغي أن ينصب على خمس أولويات رئيسية: وقف إطلاق النار، وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، والرعاية الصحية، والأمن الغذائي، وإعادة تأهيل الخدمات العامة الحيوية. وأود أن أستفيض في شرح هذه الأولويات.

أولاً، إن إنهاء الأعمال العدائية واستعادة الهدوء في جميع أنحاء سورية شرطان أساسيان عاجلان وهدفان في الأجل الطويل للتصدي بفعالية لحالة الطوارئ الإنسانية الناجمة عن كوفيد-19 ووضع سورية على طريق السلام المستدام والدائم.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الأمنية الهشة في جميع أنحاء سورية وتأثيرها على السلامة البدنية للمدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وكذلك على البنية التحتية المدنية.

وقد ازدادت في الأسابيع الأخيرة حدة التوترات والاضطرابات في عدة أجزاء من شمالي وجنوبي سورية. وعلاوة على ذلك، فإن انتهاكات القانون الدولي الإنساني ووقف إطلاق النار لم تتوقف للأسف، على الرغم من النداء الذي وجهه المبعوث الخاص بيدرسن من أجل وقف إطلاق النار على نطاق البلد والتفاهات بشأن منطقة تخفيف التوتر في إدلب.

وندعو مجدداً جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتخفيف حدة التوتر وحماية المدنيين والأعيان المدنية في جميع الظروف. فالشعب السوري لا يستطيع أن يتحمل موجة جديدة من الأعمال العدائية الواسعة النطاق.

وفي نهاية المطاف، فإن ما سيحل الأزمة الإنسانية ويحقق السلام والازدهار للشعب السوري هو عملية سياسية توضع على المسار الصحيح بصورة ثابتة وتمكن من التوصل إلى حل سياسي عادل يقوده السوريون ويتولون زمامه وتبنيته الأمم المتحدة، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015).

ثانياً، أذكر بأهمية اتباع نهج قائم على الاحتياجات وعلى أوجه الضعف، وشامل لسورية بأسرها، بشأن تقديم المساعدة الإنسانية باستخدام جميع طرائق الوصول. ونرحب باستئناف العمليات عبر الحدود من معبر باب الهوى إلى شمال غرب سورية تنفيذاً للقرار 2533 (2020)، فضلاً عن زيادة حجم الإغاثة الإنسانية العامة من دمشق في النصف الأول من عام 2020، بما في ذلك إلى الشمال الشرقي. ونحيط علماً أيضاً بالتقدم المحرز في التخطيط للمهمة عبر خطوط التماس إلى أتابر في شمال غرب سورية.

وتبرز التحديات الناشئة عن استخدام معبر حدودي واحد، عملاً بالقرار 2533 (2020)، الحاجة إلى الالتزام والتعاون والحوار فيما بين الأطراف المعنية من أجل الحفاظ على وصول المساعدات الإنسانية إلى الشمال الغربي في أمان وفي الوقت المناسب ودون عوائق.

ثالثاً، إن التركيز المنهجي على نظام الرعاية الصحية السوري الذي يعاني نقصاً في المعدات والموارد صار ضرورياً أكثر من أي وقت مضى لتجنب انتشار كارثي للمرض. ومن الأهمية بمكان زيادة الجهود المتعلقة بالتمويل الكافي وزيادة القدرة على إجراء الاختبارات وتوفير الإمدادات الطبية، فضلاً عن تقديم الدعم للشركاء في المجال الإنساني وحماية العاملين في المجال الطبي والإنساني.

رابعاً، إن الارتفاع المقلق في انعدام الأمن الغذائي، الذي تفاقم بسبب التضخم والفقر المدقع والبطالة، يؤكد الحاجة إلى تقديم المساعدة المستدامة لسبل كسب الرزق، فضلاً عن تعزيز شبكات الأمان وبناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل. ونقدر في هذا الصدد زيادة المساعدة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي إلى الملايين من المحتاجين في جميع أنحاء سورية، مع الأخذ في الاعتبار، على وجه الخصوص، الأثر الاقتصادي لكوفيد-19.

خامساً، ينبغي إعادة تأهيل الخدمات العامة الحيوية، مثل المستشفيات والمدارس وإمدادات المياه والكهرباء والصرف الصحي. وتشعر تونس بقلق بالغ إزاء تكرار المشكلة المستعصية المتمثلة في انقطاع إمدادات المياه النظيفة والكهرباء نتيجة للأعمال العدائية، التي تحد من إمكانية حصول السوريين الأبرياء على هذه الخدمات الأساسية وتعيق تدابير الصرف الصحي والنظافة الصحية لمكافحة كوفيد-19.

ونؤكد على الأهمية الحاسمة لإصلاح خطوط الكهرباء وأنابيب المياه كجزء من أي حل مستدام لهذه المسألة، مجددين تأكيد مناشدتنا الأطراف أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وفي الوقت نفسه، فإن إعادة تأهيل المستشفيات والمدارس المدمرة، في أعقاب عقد من النزاع تقريباً، واجب أخلاقي من أجل جعل حياة الأطفال وغيرهم من السكان السوريين الضعفاء أفضل نسيباً والتركيز على المعركة الحقيقية لإنقاذ الأرواح والأجيال القادمة.

المرفق الثاني عشر

بيان المنسق السياسي للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، رودني هنتر

أشكر الأمين العام المساعد بالنيابة جزيل الشكر على إحاطته اليوم. مما لا شك فيه، استناداً إلى تقييمه، أن الشعب السوري يحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى المزيد من المعونة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة، بيد أن نظام الأسد لا يضطلع بمسؤوليته عن تقديم المساعدة الإنسانية وفقاً لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة.

وفي هذا الوقت الذي تشتد فيه الاحتياجات الإنسانية، لا يزال رفاه ملايين السوريين تحت رحمة الحسابات السياسية لنظام الأسد والاتحاد الروسي. وبسبب استخدام روسيا والصين حق النقض بصورة سافرة ولإنسانية في وقت سابق من هذا الصيف، فإن المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود تضطر إلى التدفق بشكل هزيل إلى سورية من نقطة العبور الوحيدة المتبقية في باب الهوى. وعلى الرغم من تأكيداتهما بأن الأمر ليس كذلك، لم نشهد أي تحسن مستمر في تيسير النظام لإمكانية إيصال المساعدات عبر خطوط التماس. ولا يزال رفض روسيا والصين إعادة تفويض استخدام معبر واليعربية يؤثر تأثيراً عميقاً على حياة السوريين المحتاجين.

ونشعر بحزن عميق إزاء التقارير الواردة من اليونيسيف في وقت سابق من هذا الشهر والتي تفيد بأن ثمانية أطفال دون سن الخامسة قد توفوا في مخيم الهول في أقل من أسبوع. ونفهم أن أربعة من تلك الوفيات نجمت عن مضاعفات مرتبطة بسوء التغذية.

وأعلم أننا جميعاً نتكلم عن أشياء كهذه في مجلس الأمن طوال الوقت، وأخشى أن تفقد كلماتنا أحياناً معناها لأننا نتحدث عن هذه الأحداث المروعة في بياناتنا العادية فقط. ولكن هؤلاء كانوا أناساً حقيقيين؛ وأطفالاً حقيقيين؛ وكانوا أرواحاً حقيقية أزهقت قبل الأوان. ولم يمنحوا الفرصة أبداً ليحققوا ما كانوا يصبون إليه. ولم يُسمح لهم أبداً بإدراك إمكاناتهم، وبأنه لم يكن لديهم خيار بشأن الحالة التي وضعوا فيها. وكان من الممكن منع هذه الوفيات تماماً - لو توصل الآلاف من سكان المخيمات بالمزيج المنقذ للحياة من المساعدات الإنسانية عبر الخطوط من دمشق والمعونات عبر الحدود من اليعربية.

ويتعين على كل واحد منا أن يتساءل عما إذا كان من الممكن تفادي وفاة هؤلاء الأطفال الثمانية الأبرياء لو تمكن المجلس من إبقاء معبر اليعربية مفتوحاً. وجواب الولايات المتحدة على هذا السؤال واضح جداً: نعم. وينبغي للمجلس أن يفعل أفضل مما فعل.

كما تشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء التقارير التي نتلقاها بشأن تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في منطقة دمشق وأماكن أخرى في المناطق التي يسيطر عليها النظام. ولا توجد إحصاءات موثوقة من السلطات السورية في دمشق وتتعدم الشفافية، بشكل عام، من جاب نظام الأسد فيما يتعلق بنطاق تفشي الوباء. ولا توجد صورة واضحة عن كيفية استخدام الحكومة السورية للمساعدات التي تتلقاها من المجتمع الدولي للتصدي لكوفيد-19. كما أن النظام لم يقم بأي حملة كبيرة للتوعية في مجال الصحة العامة لمنع انتشار فيروس كورونا.

ولذلك، ندعو السلطات السورية إلى أن تتيح على الفور إمكانية الوصول الكامل والشفاف للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية لجمع الإحصاءات وتحديد حجم الوباء في سورية. وإلى أن يحدث

ذلك، سيظل أبناء الشعب السوري يعانون بينما لا يملكون، هم وبقية العالم، أي فكرة حقيقية عما يجري داخل أراضي الحكومة السورية.

إن فيروس كورونا يؤدي بالتأكيد إلى تفاقم الأزمة الإنسانية السورية. فمن بين أكثر من 1 600 حالة مؤكدة لفيروس كورونا تم الإبلاغ عنها، ثبتت إصابة عشرات العاملين الصحيين في جميع أنحاء سورية. وهذا يعقّد الجهود الإنسانية.

تقف الولايات المتحدة إلى جانب الأطباء السوريين وغيرهم من العاملين في مجال الرعاية الصحية والإنسانية، بمن فيهم المتطوعون من ذوي الخوذ البيض، الذين يخدمون في الخطوط الأمامية للجائحة لحماية مجتمعاتهم. ونظراً لنزول الرجال والنساء الشجعان من ذوي الخوذ البيض وهم يعرضون حياتهم للخطر لمساعدة الآخرين. ونؤكد أن الولايات المتحدة ستواصل بذل كل ما في وسعها لتقديم المساعدة الإنسانية والدعم لجميع المحتاجين من أفراد الشعب السوري.

في شمال شرق سورية، تراقب الولايات المتحدة عن كثب الوضع التشغيلي لمحطة مياه علوك. وما برحت الولايات المتحدة واضحة جداً مع جميع الأطراف، بما في ذلك مع السلطات التركية، في عدم قبولها تقييد الحصول على المياه والخدمات الأساسية الأخرى. ونشجع الأمم المتحدة على تقديم المساعدة التقنية لمعالجة عمليات محطة المياه، لأن من الضروري السماح بتدفق المياه في مستويات تلبّي الاحتياجات الإنسانية بشكل كاف، ولا سيما في خضم الجائحة. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع الأطراف ذات الصلة من أجل التوصل إلى حل مستدام.

وفي شمال غرب سورية، تشكل الغارات الجوية الأخيرة التي شنتها روسيا والتحركات البرية من جانب القوات السورية في محافظة إدلب مصدر قلق بالغ. إن استمرار اتفاق وقف إطلاق النار بين تركيا وروسيا في 5 آذار/مارس أمر أساسي لإيجاد حل سياسي دائم للنزاع. والجدير بالذكر أن استمرار وقف إطلاق النار في إدلب أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى حيث أرغم القرار (2020) 2533 الأمم المتحدة على تحويل عملياتها من باب السلام والوصول إلى جميع السكان المشردين عبر باب الهوى وحده.

ومن شأن تجديد الأعمال العدائية العسكرية أن يكون له أثر عميق ومدمر على إيصال الأمم المتحدة المساعدات من باب الهوى، ولا يوجد خيار احتياطي لتدفق المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود إلى البلد إذا ما أُغلق باب الهوى.

ولذلك، يجب أن يلتزم كل عضو في المجلس بكفالة أن يظل باب الهوى مفتوحاً. تحقيقاً لتلك الغاية، تحث الولايات المتحدة تركيا وروسيا على احتواء جميع الإجراءات التصعيدية ومواصلة التعاون في تنفيذ مذكرة التفاهم المؤرخة 5 آذار/مارس واستعادة الهدوء في إدلب.

ويجب على نظام الأسد أيضاً أن يلبي نداءات المبعوث الخاص بيدرسن للتخفيف من انتشار الجائحة بإطلاق سراح المحتجزين ظلماً في ظروف مروعة.

وقبل سبع سنوات، في 21 آب/أغسطس 2013، شن نظام الأسد هجوماً كيميائياً مروعاً بغاز الأعصاب السارين على منطقة الغوطة في دمشق، مما أسفر عن مقتل أكثر من 1400 سوري، معظمهم

من الأطفال. وفي هذه الذكرى السنوية الرسمية، تكرر الولايات المتحدة عزمها على منع المزيد من استخدام تلك الأسلحة الفتاكة ومساءلة نظام الأسد عن جرائمه البشعة بحق الشعب السوري.

والولايات المتحدة ملتزمة بمستقبل الشعب السوري -الشعب السوري بأسره. وينبغي أن تتاح لكل طفل سوري فرصة تحقيق إمكاناته القصوى. وبدلاً من ذلك، يساورهم ووالديهم القلق مما إذا كانوا سيعيشون حتى عيد ميلادهم المقبل. وذلك خطأ. وستواصل الولايات المتحدة العمل من أجل مستقبل سلمي لجميع السوريين، ونعلم أن بقية أعضاء المجلس سيفعلون ذلك أيضاً.

بيان نائب الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، فام هاي أنه

أود أن أشكر الأمين العام المساعد بالنيابة راميش راجاسينغام على إحاطته. يحيط وفد بلدي علماً مع الشعور بالقلق بالمعلومات المقدمة في أحدث تقرير للأمين العام (S/2020/813) وكذلك المعلومات المستكملة التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية اليوم.

ومن المحزن أن نعتاد على الاستماع إلى هذه التقارير والأعداد المقلقة كل شهر، ثم لا نفعل شيئاً للمساعدة في وقف تدهور الحالة الإنسانية في سورية. وتشعر فييت نام بقلق عميق من الصعوبات التي لا يمكن التغلب عليها التي يواجهها الشعب السوري، وكذلك التحديات المتزايدة التي تواجه تلبية احتياجاته الأساسية.

وليس ثمة طريقة سهلة للإبلاغ عن عدد القتلى والجرحى من المدنيين. والواقع أن عدد هؤلاء قد بلغ 369 شخصاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نصفهم من النساء والأطفال وقتل كثير منهم أو شوهوا بواسطة أجهزة متفجرة.

إن عدم وقوع ضرر على المرافق التعليمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير علامة جيدة ولكن يلزم استمراره. ومما يثير شعورنا بالقلق البالغ أن نظام الرعاية الصحية الهش والعاملين الصحيين الذين لا غنى عنهم والذين يشهدون الضغط عليهم ما زالوا يُهاجمون أو يقتلون أو يصابون بسبب الأعمال العدائية ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ولا يمكن تجنب العواقب الوخيمة إذا لم تتم حماية نظام الرعاية الصحية وتعزيزه.

ونشعر بالقلق من تفاقم زيادة الإصابة بالفيروس في سورية وآثاره على الحالة الإنسانية المتردية أصلاً في البلد. ويهدد هذا العدو ملايين السوريين في جميع المناطق من خلال الحد من وصول المساعدات الإنسانية وعرقلة الاستجابة الإنسانية وتفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية وقدرة الاقتصاد على الانتعاش. وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت الجائحة تعوق أيضاً جهود الحوار والتفاوض الرامية إلى إيجاد حل طويل الأجل لمعاناة الشعب السوري. وقبل بضعة أيام فقط عُلقَت للأسف المحادثات التي طال انتظار إجرائها في إطار اللجنة الدستورية.

إن الماء والغذاء مطلبان حاسمان لبقاء البشر. وما زلنا نشعر بقلق بالغ من تزايد انعدام الأمن الغذائي والحوادث المتكررة التي تتسبب في نقص المياه الذي يؤثر على ملايين ومئات الآلاف من الناس.

وتود فييت نام أن تشدد على النقاط التالية.

أولاً، من المهم الآن ضمان وصول المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب وبشكل آمن ودون عوائق من أجل تسهيل وصول العمليات الإنسانية الفعالة إلى جميع أنحاء سورية. وهناك حاجة ماسة إلى تهيئة بيئة مستدامة وهادئة. ولا بد من معالجة انعدام الأمن وتزايد العنف والاضطرابات في الشمال الغربي والشمال الشرقي، فضلاً عن المناطق الأخرى، لضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين في الوقت المناسب وبكميات كافية.

ونكرر تأييدنا لدعوة الأمين العام والمبعوث الخاص إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وندعو الأطراف إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما الالتزامات بحماية المدنيين والأعيان المدنية وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية.

وفيما يتعلق بتنفيذ القرار 2533 (2020) نرحب بالخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة وشركاؤها المنفذون في التصدي للتحديات اللوجستية لأجل مواصلة تقديم المساعدة إلى شمال غرب سورية. ونحيط علماً بالزيادة في عمليات الإيصال عبر الخطوط إلى الشمال الشرقي، ونشجع حكومة سورية والأطراف المعنية على مواصلة تعاونهما في ذلك الصدد.

ثانياً، فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية، تقدر فييت نام جهود وكالات الأمم المتحدة والشركاء والمانحين الدوليين في تقديم الدعم للشعب السوري. ونود أيضاً أن نشيد بجميع العاملين في المجال الإنساني في الميدان على تقانيمهم المستمر في مواجهة الصعوبات الكبيرة.

ونكرر مرة أخرى تأكيد أهمية تعزيز قدرة سورية على التأهب والاستجابة لجائحة كوفيد-19 بتوفير الموظفين والمساعدة التقنية والمستلزمات الطبية اللازمة عند طلبها. وربما يتسع مجال الاستجابة المبكرة، بما في ذلك تحسين القدرة على إجراء الاختبارات وتنفيذ التدابير الأساسية لتجنب تفشي الجائحة على نطاق واسع.

ونود أيضاً أن ندعو جميع الأطراف المعنية إلى معالجة المسائل المبلغ عنها فيما يتعلق بالوضع في مخيمات المشردين داخليا. ويتطلب نقص المياه بسبب تعطل محطة مياه علوك، الذي تضرر منه ما يقرب من نصف مليون شخص في الحسكة، حلاً مستداماً وفي الوقت المناسب.

أخيراً وليس آخراً، ندعو إلى مواصلة الدعم الدولي لسورية في جميع المجالات وبجميع الوسائل وفقاً لاحتياجاتها.

وتتطلب الحالة الإنسانية في سورية حلاً طويل الأجل يحقق السلام والتنمية المستدامين لجميع الشعب السوري. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن السبيل الوحيد لتحقيق ذلك يتمثل في السعي إلى حل سياسي شامل وفقاً للقرار 2254 (2015) وفي اتساق تام مع القانون الدولي.

بيان الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري

[الأصل بالإنكليزية والعربية]

على مدى السنوات الماضية، اتسم تعامل بعض حكومات الدول الأعضاء في مجلس الأمن مع الأوضاع الإنسانية في بلدي بالانتقائية الفاضحة، وهي انتقائية تجلت ولا تزال تتجلى بتركيزهم المسيس على مناطق بعينها لحماية فلول التنظيمات الإرهابية التي تسيطر عليها ومنع الجيش العربي السوري وحلفائه من تحريرها من الإرهاب. في الوقت نفسه، تعمدت تلك الحكومات إغفال الأوضاع الإنسانية الكارثية التي يعيشها السوريون في ظل الاحتلالين الأمريكي والتركي لأرجاء من الأراضي السورية وجرائم أدواتهما من ميلشيات انفصالية وتنظيمات إرهابية.

وسأركز في بياني هذا على المناطق التي اصطلح على تسميتها في مداولات هذا المجلس بالمناطق الواقعة شمال شرقي سورية، ويحلو للإدارة الأمريكية تسميتها بمناطق شرق الفرات، والتي لم تقتصر معاناتها على ما طالها من جزاء الممارسات الإجرامية لتنظيم داعش الإرهابي، ولا من جزاء جرائم التحالف الدولي اللاشعري الذي عاث في المنطقة خراباً ودماراً ومهد للاحتلال ولنهب مقدرات سورية من نفط وغاز وأثار ومحاصيل زراعية وغيرها، بل تقاومت معاناة أهلها كماً ونوعاً جزاء جرائم الاحتلال الأمريكي والتركي.

واليوم، ومنذ أكثر من عشرين يوماً، يواجه ما يزيد عن مليون مدني سوري في مدينة الحسكة والمناطق المجاورة لها، في شمال شرقي سورية العطش والحرمان من الماء جزاء إمعان النظام التركي في جرائمه واستخدامه مياه الشرب كسلاح حرب لمعاينة أهالي المدينة، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن، على رفضهم للاحتلال وتمسكهم بوطنهم.

لقد قامت قوات الاحتلال التركي وأدواتها من التنظيمات الإرهابية، وبمباركة من الإدارة الأمريكية وأدواتها، بقطع ضخ المياه من محطة علوك والآبار المغذية لها لأكثر من 16 مرة ولفترات متفاوتة امتد آخرها لأكثر من عشرين يوماً، الأمر الذي تسبب في معاناة أهلنا في الحسكة المستمرة حتى الآن من العطش الشديد في ظل ظروف المناخ الحار والتهديدات الصحية المرتبطة بانتشار جائحة فيروس كورونا.

وكنت قد وجهت بالنيابة عن حكومة بلدي الكثير من الرسائل الرسمية ذات الصلة إلى مجلسكم هذا وإلى معالي الأمين العام، وللأسف لم نلمس من مجلسكم هذا أي خطوات ملموسة لوقف هذه الجرائم الموصوفة والانتهاكات الجسيمة.

وفي الوقت الذي نتوجه فيه بالشكر والامتنان لمعالي الأمين العام على استجابته السريعة وبذله لمساعيه الحميدة لإنهاء معاناة أهلنا في الحسكة وضمان إعادة ضخ مياه الشرب لهم بشكل عاجل، فإننا ندين عدم تجاوب النظام التركي وأدواته على النحو الفوري المطلوب، كما نستهنج مواقف السيد لوكوك، الذي من المفترض أن يمثل الوجه الإنساني للأمم المتحدة، والذي يدل أن يقدم إحاطة يدين فيها جرائم الاحتلال التركي، سيق له أن توجه بالشكر، أمام مجلسكم هذا، للنظام التركي على تيسيره إرسال فريق فني لإصلاح محطة علوك متغافلاً عن أن النظام التركي هو الذي قصف المحطة واعتدى على العاملين فيها وأخرجهم منها عند إطلاقه ما سمي بـ "عملية نبع السلام"، وأن هذه المحطة هي منشأة مدنية توفر مياه الشرب اللازمة لما يزيد عن مليون مدني سوري، وأن قصفها أو قطع إمدادات المياه عنها هي أعمال بربرية

هجمية وجريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي الإنساني بما في ذلك اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، وهي تقتضى التحرك العاجل من الأمم المتحدة لوضع حد لهذا الاحتلال وإنهاء معاناة أهالي الحسكة من وجوده ومن العطش والحرمان من المياه. كنت أتوقع أن أرى السيد لوكوك على رأس تظاهرة إنسانية أمام مقر البعثة الدائمة لتركيا احتجاجاً على حرمان أهالي الحسكة من مياه الشرب.

ويحق لنا أن نسأل: إذا كان السيد لوكوك منحازاً وعاجزاً عن اتخاذ مواقف مهنية وموضوعية وذات مصداقية، فلماذا لم يتحرك ما يسمى بحملة القلم الإنساني في هذا المجلس لعقد الجلسات واعتماد بيان رئاسي على الأقل يدين استهداف أردوغان لمحطة علوك المائية المدنية واستخدامه للمياه كسلاح لمعاقبة المدنيين؟

من الواضح أن ولاء من سمو أنفسهم بحملة القلم ومن يقف وراءهم لحلف الناتو وسياساته العدوانية إزاء بلدي تسمو على أي احترام مزعوم للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان، وقد تجلى ذلك على نحو مستمر، فنحن لم نسمع لهم صوتاً عندما ألحقت اعتداءات الاحتلال الأمريكي أضراراً بالغة بسدي الفرات والبعث وبمحطات الطاقة والمياه والجسر التاريخي المعلق في دير الزور وغيرها من المنشآت المدنية، كما لم نسمع لهم صوتاً عندما قام الطيران الحربي للتحالف اللاتشري، بتاريخ 27 آذار/مارس 2017، باستهداف سيارة نقل فريقاً من الفنيين المشرفين على سد الفرات ومنتوعين من الهلال الأحمر السوري كانوا يحاولون الوصول للسد للعمل على إصلاح الأضرار التي لحقت به جراء القصف الأمريكي والحيلولة دون انهياره. وقد أدى هذا الاعتداء الأثم آنذاك إلى استشهاد المواطن السوري فراس الحسين، المتطوع الإنساني في الهلال الأحمر السوري، وجرح باقي أعضاء الفريق. ولم ينطق أي من زملائي الغربيين في هذا المجلس حينها، ولا في غيرها من المرات التي لا يتسع الوقت لذكرها الآن، بحرفٍ واحدٍ عن استهداف الطيران الأمريكي للطواقم الإنسانية.

وقد أقر التحالف الدولي قبل يومين بمسؤوليته عن قتل 1 377 مدنياً خلال أعماله القتالية، واعتبر أن ذلك قد تم كأضرار جانبية. وبطبيعة الحال فإن الأعداد تتجاوز هذا الرقم بأضعاف، ولكن الأمر سيمر مرور الكرام ما دامت ألمانيا وبلجيكا هما المؤتمنان على حمل القلم الإنساني في هذا المجلس، وبالتالي أصبح القانون الدولي كالحمل الوديع الذي أنيطت رعايته بقطيع من الذئاب.

واليوم يكمل أردوغان هذه الجرائم ويتمها في تواطؤ مشترك لتنفيذ المشروع الغربي القائم على استهداف وتدمير البنى المدنية والخدمية ومؤسسات الدولة السورية. وإن كنا نجافي الواقع في كلامنا هذا فإننا نتحداكم إثبات العكس واتخاذ خطوات لمساءلة الدول التي تحتل أجزاء من بلدي على جرائمها بحق سورية والمنطقة بشكل عام.

لقد تحمّلت الدولة السورية والمنظمات الإنسانية السورية مسؤولياتها بشكل مشرف في مواجهة جريمة قطع النظام التركي للمياه عن أهالي الحسكة؛ حيث تم تأمين مياه الشرب لأهلنا هناك قدر الإمكان، إلا أنّ الحاجات تتجاوز كل التوقعات والإمكانات وذلك بسبب الاحتلالين التركي والأمريكي للمناطق الشمالية والشرقية من سورية.

وتحذر الجمهورية العربية السورية من استمرار أو تكرار هذه الكارثة وتطالب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ودول الاتحاد الأوروبي وقياداته بأن يصحوا من سباتهم غير المسؤول وأن يبرهنوا على احترامهم للأسس الأخلاقية والقانونية التي قامت عليها هذه المنظمة الدولية.

واستكمالاً لسياسات الحكومات المعادية لبلدي، قامت التنظيمات الإرهابية بتاريخ 24 آب/أغسطس 2020 بتفجير خط الغاز المغذي لمحطات الطاقة الكهربائية السورية، وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث انقطاع عام للكهرباء في مختلف أنحاء سورية.

إن هذا الهجوم الإرهابي، الذي نفذته مجموعات إرهابية ترعاها قوات الاحتلال الأمريكي في منطقة التنف المحتلة، ليس إلا حلقة في سلسلة الإرهاب الاقتصادي الذي بات يمثل العنوان الطاغي للمرحلة، والذي تمارسه بعض حكومات الدول الأعضاء في هذه المنظمة إزاء بلدي من خلال فرضها للتدابير القسرية الانفرادية، ومنها ما يسمى بقانون قيصر، والجرائم التي ترتكبها تلك الحكومات بشكل مباشر أو عبر أدواتها من الميليشيات الانفصالية والتنظيمات الإرهابية لنهب النفط والغاز والآثار والقمح والمحاصيل الزراعية وتدمير المنشآت المدنية والبنى التحتية، وهي جرائم تهدف جميعها لخنق المواطن السوري وحرمانه من احتياجاته الأساسية من غذاء ودواء وغاز وكهرباء، وعرقلة عملية إعادة الإعمار، ومنع عودة المهجرين، وممارسة المزيد من الضغط على الحكومة السورية لتقديم تنازلات سياسية، لا سيما وأن هذا التفجير الإرهابي تزامن مع بدء انعقاد الجولة الثالثة للجنة مناقشة الدستور في جنيف.

وألفت عناية مجلسكم هذا إلى الدراسة التي نشرها مركز الأمن الأمريكي الجديد الممول من الحكومة الأمريكية قبل أيام، وهي للباحث في المركز ومن قبله في البنثاغون نيكولاس هيراس، وهي دراسة تدعو واشنطن لاستخدام سلاح القمح لتجوع المدنيين في سورية بهدف تقليص إمدادات الغذاء والضغط على الحكومة السورية وروسيا لتقديم تنازلات سياسية تخدم المصالح الأمريكية في المنطقة. وهذا النوع من التفكير باستخدام القمح كسلاح لمعاكبة المدنيين يتناغم تماماً واستخدام أردوغان للمياه كسلاح لمعاكبة المدنيين.

لقد ذبحت بعض حكومات الدول الأعضاء في هذا المجلس القانون الإنساني الدولي في سياساتها إزاء بلدي، كما ذبحت قبله والده البيولوجي القانون الدولي، ولم يبق أمام مجلسكم هذا إلا أحكام الميثاق التي ما زال عدد من الدول الأعضاء ينتسب بها ويدافع عنها، فهل تريدون لأحكام ميثاقنا السقوط في الامتحان أيضاً؟ ختاماً، السيد الرئيس، ورداً على ما قاله ممثل الولايات المتحدة بخصوص الوضع في مخيم الهول، فإننا نؤكد على مسؤولية الإدارة الأمريكية وميليشياتها الإرهابية وحكومات بعض دول الاتحاد الأوروبي في التسبب بالوضع القائم في المخيم وذلك في ضوء الاحتلال الأمريكي لتلك المنطقة ورفض الدول الأوروبية استعادة الآلاف من رعاياها من أشباه القمامة البشرية الذين أرسلوا إلى بلدي بشكل غير قانوني "كإرهابيين بلا حدود" ونسائهم وأطفالهم، وهو الأمر الذي طالبنا به مراراً، وكذلك سعي ميليشيات قسد الانفصالية العميلة للاحتلال الأمريكي لاستغلال مسألة قاطني مخيم الهول واستخدامهم كمادة للاحتراز الإعلامي والسياسي للحصول على نوع من الاعتراف وإبرام صفقات مشبوهة ورخيصة.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون هادي سينزلي أوغلو

أود أولاً أن أشكر الأمين العام المساعد بالنيابة راجاسينغام على إحاطته.

إذ احتفلنا مؤخراً باليوم العالمي للعمل الإنساني، نشيد بجميع العاملين في المجال الإنساني على تضحياتهم. وهؤلاء الأبطال المجهولون يقومون بعمل رائع كل يوم، وخاصة لصالح الشعب السوري.

يشكل القرار 2533 (2020) ضربة مدمرة لسورية، التي توشك على مواجهة تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على نطاق واسع، مع ضعف شديد في البنية التحتية الصحية.

وقد سبب فقدان معبر باب السلام انقطاع سبيل الوصول المباشر إلى أجزاء من شمال حلب. وللأسف، أخفق مجلس الأمن في استصدار إذن جديد باستخدام الطريق الأقصر والأكثر فعالية وخضوعاً للرصد لإيصال المعونة إلى 1.3 مليون شخص. ومنذ إغلاق معبر باب السلام، تسعى حكومتنا، بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الهائلة في الشمال الغربي.

وما فتئنا نعمل على زيادة القدرة الاستيعابية لمعبر باب الهوى. غير أن إمكانية الوصول عبر باب الهوى ستكون محدودة، وستحتاج الأمم المتحدة إلى معالجة التكاليف والتحديات الإضافية الناجمة عن زيادة طول المسافات. واسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى أن ما يسمى بالوصول عبر خطوط النزاع ليس خياراً بالنسبة للشمال الغربي ولا يمكن أبداً أن يحل محل عمليات التسليم الإنساني عبر الحدود.

وعلى جبهة الجائحة، لا تتوفر الوسائل والتدابير اللازمة لمكافحة التفشي المحتمل للمرض. وقد شن نظام الأسد ومؤيدوه ما لا يقل عن 530 هجوماً على مئات المرافق الصحية، كما دمروا البنية التحتية الأساسية للبلد.

وتشير التقديرات إلى أن سورية لديها القدرة على معالجة 6500 حالة فقط من حالات مرض كوفيد-19، وذلك بسبب قدرتها المحدودة على الرعاية الصحية. وحتى اليوم، فقد ما لا يقل عن 60 طبيباً في سورية حياتهم بسبب كوفيد-19. وارتفاع عدد الوفيات بين العاملين في مجال الرعاية الصحية مؤشراً هاماً على انتشار العدوى في المجتمعات المحلية ونقص معدات الوقاية والتدريب. ولكن نظراً لعدم توفر معلومات موثوقة، فإننا لا نعرف خطورة الحالة في المناطق التي يسيطر عليها النظام.

ويؤكد شركاؤنا في العمل الإنساني أنه نظراً للمعونة الطبية التي يتم توجيهها من تركيا، فإن شمال غرب سورية هي المنطقة الأكثر استعداداً للتخفيف من آثار تفشي المرض. غير أن الزيادة السريعة في عدد الحالات منذ تسجيل أول حالة من حالات كوفيد-19 في المنطقة هي أمر يبعث على القلق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم توافر المياه والمرافق الصحية يزيد من حدة آثار الجائحة.

وقد استمع مجلس الأمن إلى أكاذيب ممثل النظام بشأن محطة مياه علوك. والآن اسمحوا لي أن أضع الأمور في نصابها - فمضخات المياه التي تخدم المحطة تعمل بالطاقة الكهربائية التي يولدها سد تشرين، الذي يخضع لسيطرة المنظمة الإرهابية حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، قامت المنظمة بقطع التيار الكهربائي عن محطة علوك بشكل منتظم ومتعمد.

وبفضل مساعينا المتكررة لدى أولئك الذين لهم تأثير على تلك المنظمة، استؤنف توصيل الكهرباء إلى علوك، وعادت المحطة مؤخراً إلى ضخ المياه. ومع ذلك، فإن استدامتها وتوفير المياه للحسكة بكامل طاقتها يعتمدان على إمدادها بالطاقة الكهربائية من دون انقطاع. ونحن على استعداد للعمل مع الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل دائم.

ويفيد الأمين العام بأن عدم كفاية إمدادات المياه الصالحة للشرب والزراعة في الباب يؤثر أيضاً على إمكانية حصول السكان المحليين على المياه وعلى قدرتهم على الحفاظ على معايير الصحة والنظافة الصحية. وينبغي ألا ندع المنظمات الإرهابية ونظام الأسد يستخدمون الموارد المائية كسلاح لزيادة إضعاف الشعب السوري وتمرير مخططاتهم الانفصالية والخبثية. وينبغي أن نكون يقظين ضد محاولات النظام وحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية، اكتساب الشرعية من خلال استغلال الجائحة كذريعة.

ويسعى الحزب إلى تعزيز سلطته في جميع أنحاء الشمال الشرقي عن طريق القمع والحوافز الاقتصادية، مثل ما يسمى بـ"عقود النفط والتشريعات لمصادرة الممتلكات". واسمحوا لي أن أكون واضحاً - لن تتغاضى تركيا أبداً عن هذه المحاولات.

ونواصل بذل جهودنا للحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب، على الرغم من انتهاكات النظام. وإدلب هي الملاذ الأخير للسوريين الفارين من الأسد، وينبغي حمايتها بأي ثمن. وكما هو الحال دائماً، تحتفظ تركيا بحق استخدام القوة للرد على أي هجوم من قبل النظام أو الجماعات المتطرفة. والحفاظ على وقف إطلاق النار أمر أساسي لتحسين الحالة الإنسانية وتيسير عودة المشردين داخلياً إلى منازلهم والنهوض بالعملية السياسية.

والطريقة الوحيدة لإنهاء النزاع السوري هي عملية الحل السياسي التي تتم بوساطة الأمم المتحدة، وفقاً للقرار 2254 (2015). ومن خلال هذا الفهم، ما فتئنا نركز على استقرار الوضع في إدلب وإنشاء لجنة دستورية ذات مصداقية ومتوازنة ومشروعة.

ونرحب بعقد الدورة الثالثة للجنة الدستورية في 24 آب/أغسطس في جنيف. ولن تدخر تركيا جهداً لضمان نجاح اللجنة، التي تشكل معلماً بارزاً في العملية السياسية. ونتوقع من المجتمع الدولي أن يدعم أداء اللجنة لعملها على نحو قابل للاستمرار وألا يسمح للنظام بالتراجع.

وقد صادف الأسبوع الماضي الذكرى السنوية السابعة للهجوم الكيميائي في الغوطة الذي وقع في عام 2013، حيث قام نظام الأسد بذبح مئات المدنيين في يوم واحد. ولا تزال الصور المرعبة تقض مضاجعنا حتى يومنا هذا. ولم تكن تلك المرة الأولى أو الأخيرة التي استخدم فيها النظام الإجرامي الأسلحة الكيميائية ضد شعبه.

وفي كل حادث في سورية، توصلت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى نفس النتيجة الواضحة: النظام مسؤول عن الهجمات الكيميائية ضد المدنيين. والتقارير الذي أعده فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حول الهجمات الكيميائية الثلاثة التي وقعت في شهر آذار/مارس 2017 في مدينة اللطامنة (S/1867/2020) هو أحدث توثيق للسجل المتنامي لاستمرار ارتكاب النظام السوري جرائم ضد الإنسانية.

ولن أورد على أكاذيب وافتراءات ممثل النظام. وأتساءل كيف يمكنهم الاستمرار في الاعتقاد بأنهم يستطيعون خداع المجتمع الدولي بأكاديبهم. ونعتقد أنهم سيحاسبون على جرائمهم البشعة، وأن فظائعهم التي ارتكبوها ضد شعب سورية ستُسجل في أحلك صفحات التاريخ.
